مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"
مخبر الصناعات التقليدية - جامعة الجزائر3 المجلد 10 (العدد 01) - سنة 2021
Laboratory of Traditional Industries - University of Algiers 3
ص ص 161-178 *Studies in economics and commerce and finance Review*
ISSN: 2392-5388 EISSN: 2600-6774 **vol. 10 (n° 01) - 2021**

نشاطات قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر
تعبير عن التنويع الاقتصادي

Activities of the handicraft sector in Algeria
An expression of economic diversification
Activités du secteur de l'artisanat en Algérie
Une expression de diversification économique

فاطمة الزهراء قاسي*، فاطيمة الزهراء صغيري**
f.kaci@univ-blida2.dz
& نجاة زياني***

تاريخ استلام المقال: 2021-09-11 تاريخ قبول النشر: 2021-12-22

Abstract:

The traditional industry sector in Algeria is an economic sector that is not fully exploited, and can contribute strongly to the economic diversification of the country, as it includes all traditional activities (industrial, agricultural and service) located in cities and rural areas, employs qualified and unqualified labor, and does not require large capitals for investment . This is what we are looking at in this article.

Key words: **H**andicraft, **E**conomic diversification, **A**lgeria.

* جامعة البليدة 2 (الجزائر) - أستاذة محاضرة (أ)
jonsonsydney@yahoo.fr (المؤلف المرسل)
** جامعة البليدة 2 (الجزائر) - أستاذة محاضرة (أ)
amranesf@gmail.com
*** جامعة البليدة 2 (الجزائر) - طالبة دكتوراه علوم
zianinadjet@yahoo.com

Abstract:

Le secteur de l'industrie traditionnelle en Algérie est un secteur économique qui n'est pas pleinement exploité, et peut contribuer fortement à la diversification économique du pays, car il comprend toutes les activités traditionnelles (industrielles, agricoles et de services) situées dans les villes et les zones rurales, emploie des et la main-d'œuvre non qualifiée, et ne nécessite pas de gros capitaux pour l'investissement. C'est ce que nous examinons dans cet article.

Mots clés: **A**rtisanat, **D**iversification économique, **A**lgérie.

ملخص:

قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر هو قطاع اقتصادي غير مستغل بكامل طاقته، يمكن أن يساهم بقوة في التنويع الاقتصادي للبلد، كونه يضم كل النشاطات التقليدية (الصناعية والفلاحية والخدماتية) المتواجدة في المدن والأرياف، يشغل يد عاملة مؤهلة وغير مؤهلة، ولا يحتاج لرؤوس أموال كبيرة للاستثمار. وهذا ما نبحث فيه في هذا المقال.

الكلمات المفتاحية: صناعة تقليدية، تنويع، الجزائر.

مخطط المقال:

مقدمة
1) مدخل تعريفي
1-1) ماهية الصناعات التقليدية والحرفية
1-2) ماهية التنويع الاقتصادي
2) قطاع الصناعة التقليدية منطلق للتنويع الاقتصادي
2-1) نشاطات قطاع الصناعة التقليدية
2-2) إسهام قطاع الصناعة التقليدية في التنويع الاقتصادي
خاتمة

مقدمة:

يعتمد الإقتصاد الجزائري بشكل أساسي على الصادرات النفطية كمصدر وحيد للعملة الصعبة، مما يعرضه لمخاطر عدة نظرا للتقلبات في أسعار النفط على المستوى العالمي وما تخلفه من تبعات سلبية كبيرة على الاقتصاد ، لذا كان لزاما البحث عن موارد أخرى متنوعة تكون بديلة للمداخيل النفطية المتقلبة بتنويع الاقتصاد الوطني وفق واقعية اقتصادية تستغل كل الإمكانيات المتاحة بأسلوب منطقي ورشيد، ويعتبر قطاع الصناعة التقليدية من أهم القطاعات الغير مستغلة جيدا يمكن توظيفها لصالح مساعي التنويع الإقتصادي.

مما سبق عرضه يمكن أن نطرح الإشكالية التالي: **ما مدى مساهمة نشاطات قطاع الصناعة التقليدية الجزائري في تنويع الإقتصاد الوطني؟**

1) مدخل تعريفي:

لرسم إستراتيجية تنويعية تنموية لأي قطاع يجب أولا الإطلاع على بعض المفاهيم الأساسية وديناميكية عمله، وهذا لمعرفة مكامن الضعف والقوة حتى يتسنى للمتخصصين وصناع القرار وضع خطة متكاملة الجوانب تستغل نقاط القوة وتعزيزها وتعالج نقاط الضعف وتزيح عراقيل نمو القطاع المستهدف.

1-1) ماهية الصناعات التقليدية والحرفية

يعتبر المنتوج المحلي المرآة العاكسة لثراء الإرث الحضاري وإبراز مقومات الشخصية الوطنية وما مرت عليها من حضارات، كما أنه يساهم في التنمية المحلية، لذلك تسعى الدولة جاهدة لإنعاش قطاع الصناعة التقليدية بعدما أدركت أهميته الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة تلك الصناعات التقليدية الفنية ذات مدلول ومنتوج ثقافي[1].

طرح قطاع الصناعة التقليدية إشكالا حقيقيا ومهما على مستوى تعريفه وتحديده ويعود بالأساس أنه قطاع غير متجانس حيث يضم مجموعة من الأنشطة المتنوعة التي لا تخضع لنفس الخصائص والغرض، وفيما يلي جملة تعاريف للصناعة التقليدية:

- هي كل الصناعات التي تقدم المنتوجات المصنوعة من طرف الحرفيين إما حصرا باليد أو بمساعدة أدوات يدوية أو ميكانيكية، شرط أن تشكل المساهمة اليدوية للحرفي الجزء الأكبر من المنتوج النهائي، وهذا باستخدام مواد أولية مأخوذة من الموارد الطبيعية ودون تحديد الكمية، حيث يمكن أن تكون هذه المنتوجات جمالية، فنية، إبداعية، ثقافية، زخرفية، أو رمزية[2]؛
- كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني، أو صيانة، أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي، وتمارس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف[3]؛ تمثل جميع الأنشطة التي ترتكز على تقنيات تقليدية وهذا بالنسبة للتقنيات الحديثة التي تخص قطاع الصناعة التقليدية[4]؛
- وكل صنع يغلب عليه العمل اليدوي ويستعين فيه الحرفي أحيانا بآلات لصنع أشياء نفعية و/أو تزيينية ذات طابع تقليدي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح لها بنقل مهارة عريقة[5].

ومن التعريفات السابقة، نستنتج الصناعة التقليدية هو صناعة يغلب عليها العمل اليدوي مع إمكانية الإستعانة بآلات بسيطة، إضافة لوجود الطابع النفعي (الإستعمالي) و/ أو التزيني لمنتوجها.

يمكن إبراز أهمية الصناعة التقليدية في النقاط التالية[6]:

- على الصعيد الثقافي والحضاري: حيث تعتبر الصناعة التقليدية والحرف لدى كل الشعوب العالم أحد مقومات شخصية وتميز خصوصية مجتمع وهويته وأصالته ويعد الحفاظ على الصناعة التقليدية هو صميم الحفاظ على تراث الأجداد وعنوان لكل أمة؛
- على الصعيد الاجتماعي: للقطاع قدرة على امتصاص البطالة وخلق مناصب العمل كما له دور في التكفل بالشباب مما يجعله مساهما في الحفاظ على هذه الفئة من أشكال الانحراف؛
- وعلى الصعيد الاقتصادي: يمتلك القطاع ميزة تنافسية نظرا لتميز المنتوج الحرفي من منطقة إلى أخرى فمثلا في إيران تصل مداخليها في مجال صناعة الزرابي إلى 4 ملايين دولار سنويا كما أن مؤسسات الحرفية لها دور في الإنتاج المحلي الخام وامتصاص البطالة.

تعتبر الصناعة التقليدية في مختلف بقاع العالم مصدر حضارة وفن وثقافة تعبر عن شعب بأكمله، والصناعة التقليدية الجزائرية هي الأخرى تعتبر مرآة تعكس تراث ضخم وقيم ثقافية وإنسانية مهمة ترتبط بشكل مفصلي مع تاريخ وعادات الشعب الجزائري، ولعل هذا ما يزيدها تنوعا وغني، فالصناعة التقليدية تعبر عن إبداعها بمجموعة من الأشكال والمواد المتنوعة من الخشب والجلد، إلى المعادن والنحاس، إلى النسيج والفخار. ولهذا، تم تقنين هذه الصناعة ووضع أطر حتى يتسنى لصناع القرار تطوير هذا القطاع والحفاظ عليه من الزوال.

أعطى الأمر 96-10 الحق بممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف بكيفيات مختلفة، سنوضحها في الآتي:

- الحرفي الفردي:

وهو كل شخص طبيعي مسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف ويمارس نشاطا تقليديا من الأنشطة السابقة الذكر، يثبت تأهيلا ويتولى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته[7].

- تعاونية الصناعة التقليدية والحرف:

هي شكل اخر يمكن أن يمارس من خلاله أي شخص مؤهل نشاط حرفي تقليدي، ويمكن أن نعرفها مؤسسة مدنية يكونها أشخاص ولها رأس مال غير قار وتقوم على حرية إنضمام أعضائها الذين يتمتعون جميعا بصفة الحرفي[8]؛

- مقاولة الصناعة التقليدية والحرف*:

تم تقسيمها إلى قسمين:

✓ مقاولة الصناعة التقليدية: هي كل مقاولة مكونة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري وتتوّفر على الخصائص التالية:
- ممارسة أحد نشاطات الصناعة التقليدية والحرف؛
- تشغيل عدد غير محدّد من العمال الأجراء؛
- وإدارة يشرف عليها حرفي أو حرفي معلم، أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة عندما لا يكون لرئيسها صفة الحرفي.

✓ المقاولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات: تتوفر فيها نفس شروط مقاولة الصناعة التقليدية بإستثناء:
- ممارسة نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات في ميدان الحرف لإنتاج المواد والخدمات؛
- وتشغيل عدد من العمال الأجراء الدائمين أو صناع لا يتجاوز عددهم 10 ولا يحسب ضمنهم كل من رئيس المقاولة، الأشخاص الذين لهم روابط عائلية مع الرئيس (زوج، أصول، فروع)، متمهنون لا يتعدى عددهم ثلاثة ويربطهم بالمقاولة عقد تمهين[9].

تعتبر بطاقة الحرفي أول خطوة حتى يحصل الشخص المزاول لحرفة على أي امتياز، وتتكفل غرف الصناعة التقليدية بهذا الإجراء وفقا لما ينصه القانون، لهذا وجب علينا التطرق إلى التنظيم القانوني لهذا القطاع قبل التكلم عن التنويع فيه.

- غرف الصناعات التقليدية والحرف:

تم تنصيب المجلس الوطني للغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف بمشاركة كافة رؤساء الغرف الجهوية للصناعة التقليدية من أجل اقتراح آليات لتعزيز وتقييم برامج القطاع[10].

وقد أنشئت غرف الصناعة التقليدية والحرف، والغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف بالمرسوم التنفيذي 97-100 وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعد منتدى لتمثيل المهن الحرفية، وتمثل الشريك

* تم إدراج مفهوم المقاولة الحرفية لأول مرة في القانون 82-12 في المادة 04 منه، ثم عرفت بموجب الأمر 96-01:
- القانون 82-12 المؤرّخ في 09 ذي القعدة 1402هـ الموافق لـ 28 أوت 1982م المعدل والمتمم، المتضمّن القانون الأساسي للحرفي (الجريدة الرسمية، العدد 35-1982م)؛
- الأمر 96-01 المؤرخ في 19 شعبان 1416هـ الموافق لـ 10 جانفي 1996م المحدد للقواعد التي احكم الصناعة التقليدية والحرف (الجريدة الرسمية، العدد 03-1996م).

للسلطات المحلية أو الوطنية في كل الميادين التي تعني بتنمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف.
ومن مهام هذه الغرف[11]، نذكر:

- ✓ تقديم البطاقة المهنية للحرفي ومسك سجل الصناعة التقليدية والحرف وتسييره؛
- ✓ تقترح على السلطات المعنية برنامج تنمية نشاطات الصناعة التقليدية والحرف على مستوى دوائرها الإقليمية، وتتولى تنفيذها بعد موافقة الوزارة؛
- ✓ تقوم بكل عمل يرمي إلى ترقية قطاع الصناعة التقليدية وتطويره؛
- ✓ تقوم بأعمال التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات لصالح الحرفيين التابعين لدوائرها الإقليمية؛
- ✓ تحدث مؤسسات تتصل بمهامها، لاسيما الفروع ومدارس التكوين وتحسين المستوى ومؤسسات الترقية ومساعدة الحرفي وكذا هياكل العرض ومساحات للبيع ومناطق النشاطات الحرفية؛
- ✓ وتنشر وتوزع كل وثيقة أو مجلة أو دورية تتصل لهدفها.

1-2) ماهية التنويع الاقتصادي:

أضحى التنويع الاقتصادي احد أهم أساسيات إدارة الاقتصاد الحديث لا سيما بعد توالي الأزمات الاقتصادية التي كشفت اللجام عن هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على موارد محددة .و قد ظهرت حاجة الاقتصاد الجزائري الملحة أكثر من أي وقت مضى إلى تقليص الاعتماد على النفط وتدعيم سياسة التنويع الاقتصادي والانتقال إلى الاستثمار في المشاريع التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية على غرار الزراعة والسياحة والصناعة .

هناك تعاريف متعددة للتنويع الإقتصادي تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه السياسة، فمنهم من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، ومنهم من يربطه بهيكل الصادرات السلعية. ونذكر فيما يلي أهم التعاريف في المراجع الإقتصادية:

- يعرف خبراء الإتحاد الأوروبي التنويع الاقتصادي بأنه عملية التي تتم من خلالها إنتاج عدد مختلف من المنتوجات الاقتصادية بالشكل الذي يؤدي إلى تنويع أسواق الصادرات من جهة وتنويع مصادر الدخل بعيدا عن النفط من جهة أخرى[12]، ونستنتج أن هذا التعريف يركز على أن التنويع عملية إنتاج لعدد من المنتوجات موجهة للتصدير خارج قطاع المحروقات؛
- كما يعرف بأنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الإعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذا ستؤدي

هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامة الوطنية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل؛

- وقد ينظر إليه على أنه عملية تخفيض الإعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد وصادرات غير نفطية، ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية. وبالتالي يشير هذا التعريف إلى الهدف الأساسي من التنويع وهو تعزيز دور القطاع الخاص خارج المحروقات[13].

يعتمد الإقتصاد الجزائري على مورد واحد لا يكلف إنتاجه سوى تكاليف استخراجه فقط، ألا وهو النفط، مما يجعل الاقتصاد غير مستقر ومعرض للتقلبات والمخاطر، ما يسبب تدهور أسعاره في انخفاض الموارد التي تستغل في التنمية، ومن هنا تظهر ضرورة التنويع، والتي نوضحها في النقاط الآتية:

- حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية، لأنه يقلل الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تخضع للتقلبات الدورية والصدمات الخارجية، من خلال زيادة نسبة مساهمة القطاعات الأخرى التي تتميز بامتلاك روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الصناعية الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز التجارة الخارجية والداخلية، والتحرر من التركز السلعي والاعتماد على سلة ضيقة من الصادرات ومصدر واحد للدخل؛
- يحقق الإقتصاد المتنوع الإستقرار والنمو من خلال استغلال الميزة النسبية والموارد الطبيعية التي يتمتع بها البلد،الذي يؤدي إلى زيادة الناتج عن طريق تنويع الهيكل الإنتاجي والذي سيؤدي إلى خلق مزيد من فرص التشغيل وتعزيز النمو الإقتصادي، وكذلك تحسين الميزان التجاري وزيادة إيراداته المالية، الأمر الذي يرفع من القوة الشرائية للعملة المحلية ويقلل من الإختلالات السعرية[14]؛
- يخلق الاقتصاد المتنوع مناصب شغل متعددة، نظرا لوجود العديد من الصناعات التي تساهم في خلق المزيد من فرص العمل المتنوعة، وبالتالي تقليص البطالة وزيادة القيمة المضافة المحلية من خلال إقامة المشاريع الجديدة أو تطوير المشاريع القائمة ومساهمة المزيد من اليد العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات؛
- تقليل المخاطر الاستثمارية إذ يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار وتقليل من المخاطر الاستثمارية . فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها، فالظروف الطبيعية (زلازل، جفاف، فيضانات...) والدولية (نزاعات مسلحة واحتكارات، خدمات المالية...) قد تلحق أضرارا فادحة في إنتاج، تسويق واستهلاك بعض المنتوجات مما ينعكس سلبيا عن العوائد الاستثمارية[15].

2) قطاع الصناعة التقليدية منطلق للتنويع الإقتصادي:

يعتبر الإعتماد على الصناعات الصغيرة والغير مكلفة من أنجح الأساليب التنموية التي تتبعها الدول، وقطاع الصناعة التقليدية أرضية خصبة يمكنها أن تمتص قدر كبير من البطالة وتساهم في زيادة الناتج المحلي الخام، وتنويع السلع محليا ومستقبلا الولوج إلى الأسواق العالمية، ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا المحور إلى ما أسهم به هذا القطاع في مجال التنمية والتنويع الإقتصاد.

2-1) نشاطات قطاع الصناعة التقليدية:

غدت الصناعة التقليدية في الجزائر أحد قطاعات الاقتصاد الوطني، فالصناعة التقليدية ليست مجرد ثروة ثقافية ومنتوج تراثي فحسب بل هي قطاع اقتصادي قائم بذاته يوفر مناصب الشغل ويساهم في تقليل نسبة البطالة، كما يسمح بتحقيق إيرادات مالية إضافية للخزينة العمومية ويساهم في المجهود الوطني للتنمية والتطور، لذا سنبين بداية مساعي الحكومة لتأطير هذا القطاع واستغلاله والأهداف المرسومة له من خلال مخططات التنمية[16].

بمقتضى المرسوم التنفيذي 07-339، في التشريع الجزائري، عرفت الصناعات التقليدية على أنها هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتمارس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف، في إحدى **النشاطات الثلاث**[17]:

1. **نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية:**

تضم نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية المرتبطة بـ: – صناعة المواد الغذائية؛ – صناعة الطين، الجبس، الحجر، الزجاج وما يماثلهم؛ – صناعة المعادن –بما في ذلك المعادن الثمينة–؛ – صناعة الخشب ومشتقاته وما ماثله؛ – صناعة الصوف والمواد المماثلة له؛ – صناعة القماش؛ – صناعة الجلود؛ و – صناعة المواد المختلفة.

2. **نشاطات الصناعة التقليدية لإنتاج المواد:**

تضم نشاطات الإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاعات: المناجم والمقالع – الميكانيك والكهرباء – الحديد – التغذية – النسيج والجلود – الخشب، التأثيث، الخردوات والأدوات المنزلية – الأشغال العمومية للبناء ومواد البناء – الحلي – ونشاطات إنتاج المواد المختلفة.

3. نشاطات الصناعة التقليدية للخدمات:

تضم نشاطات الخدمات المرتبطة بـ: التركيب والصيانة والخدمة ما بعد البيع للتجهيزات والمعدات الصناعية المخصصة – تصليح وصيانة التجهيزات والمواد المستعملة – الأشغال الميكانيكية – التهيئة، الصيانة، التصليح، وزخرفة وتزيين المباني المخصصة لكل الاستعمالات التجارية والصناعية والسكنية – النظافة وصحة العائلات – الألبسة – ونشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المختلفة[18].

تعتبر سنة 2002 نقطة فاصلة في تطور التشريع لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، حيث تم إلحاقه بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدل قطاع السياحة، بما يبرز الاهتمام بالدور الاقتصادي الذي يؤديه القطاع كقوة فعالة ومؤثرة في مجال الاستثمار وتوفير مناصب الشغل لامتصاص البطالة وايجاد دخول جديدة للأفراد ومساهمة في التنمية الاقتصادية وزيادة في الدخل الوطني، وكل ذلك يعتمد على الآتي:

- التنظيم والتأطير:

بصدور الموسوم التنفيذي 03-472 المؤرخ في 02 ديسمبر 2003 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 97-100، تم استحداث 11 غرفة جديدة للصناعة التقليدية والحرف وأصبح عددها 31 غرفة. ثم صدر المرسوم التنفيذي المعدل والمتمم 09-323 وأصبح عددها 48 غرفة، أما الغرفة الوطنية فلم يطرأ أي تغيير على تنظيمها*.

- الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية:

بتاريخ 22 سبتمبر 2004 صدر المرسوم التنفيذي 04-313 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 92-12 المؤرخ في 09 جانفي 1992**، بغرض إحداث الوكالة الوطنية للصناعة

---

* المرسوم التنفيذي 97-100 المؤرخ في 21 ذي القعدة 1417هـ الموافق لـ 29 مارس 1997م المحدد لتنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف وعملها (الجريدة الرسمية، العدد 18-1997م)، والمعدل والمتمم بـ:

- المرسوم التنفيذي 03-472 المؤرخ في 08 شوال 1424هـ الموافق لـ 02 ديسمبر 2003م (الجريدة الرسمية، العدد 76-2003م)؛
- المرسوم التنفيذي 09-323 المؤرخ في 22 شوال 1430هـ الموافق لـ 11 أكتوبر 2009م (الجريدة الرسمية، العدد 95-2009م)؛
- والمرسوم التنفيذي 16-54 المؤرخ في 22 ربيع الثاني 1437هـ الموافق لـ 01 فيفري 2016م (الجريدة الرسمية، العدد 07-2016م).

** المرسوم التنفيذي 04-313 المؤرخ في 07 شعبان 1425هـ الموافق لـ 22 سبتمبر 2004م المتضمن إحداث الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية (الجريدة الرسمية، العدد 62-2004م) المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 92-12 المؤرخ في 04 رجب 1412هـ الموافق لـ 09 جانفي 1992م (الجريدة الرسمية، العدد 04-1992م).

التقليدية، وتخضع الوكالة للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقتها بالدولة كما تعد تاجرة في علاقتها مع الغير وتخضع لقواعد القانون التجاري في مسيرتها الاجتماعية، ومع اختلاف مسميات الوزارات التي يندرج ضمنها قطاع الصناعة التقليدية عبر التعديلات المختلفة حيث أصبحت ضمن صلاحيات وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، ليصبح القطاع تابع لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، يبقى القطاع واعدا اقتصاديا ليساهم في تحقيق التنمية المحلية، وذلك من خلال مشاريع الاستثمار والمؤسسات المنجزة في إطاره كقطاع بديل يعول عليه لتحقيق الإيرادات للخزينة العمومية شأنه شأن باقي القطاعات[19].

ويستفيد الحرفيون من مساحات ترويجية بمختلف جهات الوطن بمساعدة الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، وذلك من خلال فتح أروقة عرض–بيع منتوجاتهم. وفي إطار برنامج دعم للحرفيين، أبرمت الوكالة شراكة مع الاتحاد الأوربي منذ العشرية الماضية (2010)[20].

ومنذ بعث إستراتيجيات تنمية الصناعات التقليدية بالجزائر، يمكن إبراز الأهداف المسطرة للتحقيق في مجال التنمية الاقتصادية من خلال هذا القطاع في[21]:

- تطوير التشغيل في قطاع الصناعة التقليدية؛
- المشاركة في المجهود الوطني للتنمية الاقتصادية؛
- المساهمة في التصدير خارج قطاع المحروقات؛
- تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية؛
- تطوير العمل المنزلي لاسيما في أوساط المرأة الريفية؛
- ودعم قدرات التأطير والمرافقة.

2-2) إسهام الصناعات التقليدية والحرفية في التنويع الاقتصادي:

وفقا للإحصائيات المتوفرة لدينا سنتطرق إلى إسهام قطاع الصناعة التقليدية في عدد النشاطات المستحدثة ومناصب الشغل الموفرة.

نبين عدد النشاطات المستحدثة في الجدول الموالي:

الجدول 01 – عدد النشاطات حسب الشكل القانوني

المجال	الحرف الفردية						التعاونيات		المؤسسات	
السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2015	2016-2020	2015	2016-2020
الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية	21075	12073	7665	8999	11670	11469	1	0	1	0
الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد	5901	5066	4183	4433	6232	4876	1	0	0	0
الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات	26461	19296	12587	13646	14449	14651	0	0	0	0
المجموع	63419	36436	24434	27078	32361	30996	2	0	1	0

أقسام الصناعة التقليدية	المجموع العام											
	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية	32871	50	12073	33	7665	31	8999	33.23	11670	36.07	11469	37
الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد	7136	11	5066	14	4182	17	4433	16.37	6232	19.26	4876	16
الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات	25667	39	19296	53	12587	52	13646	50.4	14449	44.66	14651	47
المجموع	65674	100	36435	100	24434	100	27078	100	32351	100	30996	100

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2021/04/14،
https://www.mta.gov.dz/?page_id=1103

يوضح لنا الجدول أعلاه أن هناك وتيرة تناقصية لإنشاء النشاطات من 2015، كما نلاحظ أيضا أن معظم النشاطات كانت عبارة عن حرف فردية، وللتوضيح أكثر نقدم الشكل الموالي:

الشكل 01 – تطور الإنشاء السنوي للأنشطة حسب ميادين النشاط

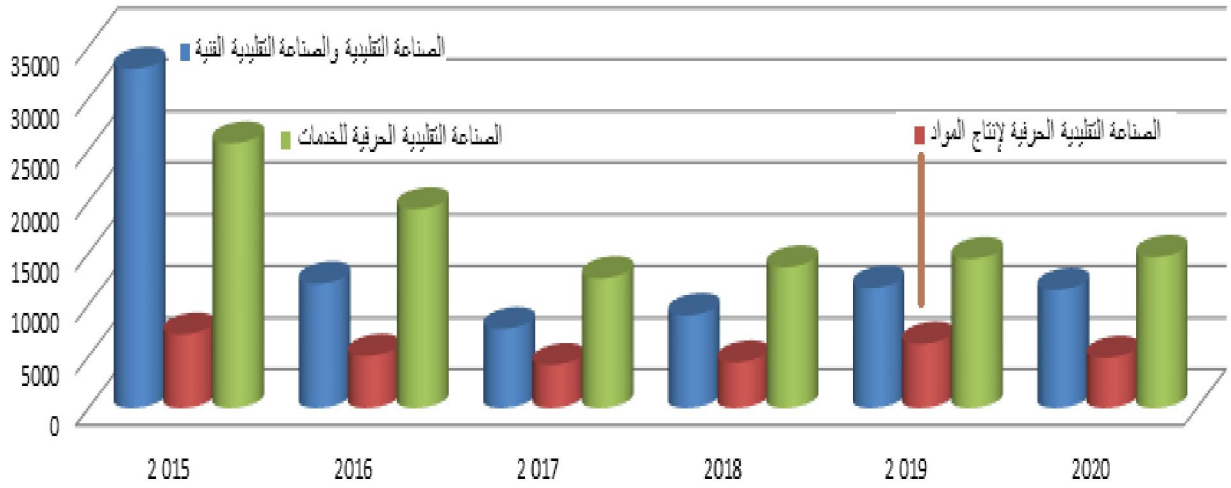

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2021/04/14،
https://www.mta.gov.dz/?page_id=1103

من خلال الشكل أعلاه نستنتج أن سنتي 2017-2018 كانتا أضعف سنتين من ناحية إنشاء النشاطات الحرفية بسبب إتباع سياسة تقشفية نتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 2014، وانخفاض معدلات النمو الإقتصادي من 2.5% سنة 2016 إلى 1.2% سنة 2017، لتعود مرة أخرى (أي عدد النشاطات) بالإرتفاع التدريجي.

ومن أهم ما تسعى إليه الحكومة الجزائرية هو امتصاص البطالة وتشغيل الشباب الذي يمثل نسبة كبيرة من التركيبة المجتمعية، والجدول التالي يوضح عدد المناصب الدائمة المستحدثة من خلال هذا القطاع:

الجدول 02 – مناصب الشغل المستحدثة في الصناعة التقليدية

أقسام الصناعة التقليدية	الوظائف المستحدثة		الوظائف المستحدثة		الوظائف المستحدثة	
	2015		2016		2017	
	العدد	%	العدد	العدد	العدد	%
الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية	77 932	55	44 670	48	28 360	45
الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد	14 763	10	12 665	13	10 455	17
الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات	50 276	35	36 662	39	23 915	38
المجموع	142 971	100	93 997	100	62 730	100
	2015		2016		2017	
	العدد	%	العدد	العدد	العدد	%
الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية	33 296	47	43 178	50,09	30 106	52
الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد	11082	16	15578	18,07	8 300	14
الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات	25 927	37	27 453	31,84	20 067	34
المجموع	70 305	100	86 209	100,00	58 473	100

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2021/04/14،
https://www.mta.gov.dz/?page_id=1103

نلاحظ من الجدول تناقص عدد المناصب المستحدثة، ويمكن إرجاع هذا التناقص لإنخفاض وتيرة إنشاء مشاريع جديدة مما قلل من عدد العمال الجدد، كما نلاحظ عدم الوصول للأهداف المرسومة ضمن مخطط التطوير المذكور سابقا. والشكل الموالي يوضح جيدا ذلك:

الشكل 02 – مناصب الشغل المستحدثة

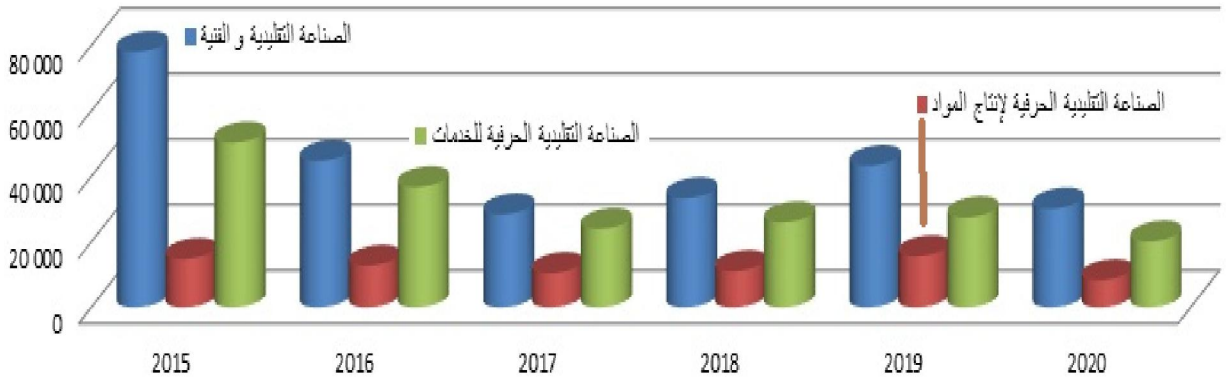

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2021/04/14،
https://www.mta.gov.dz/?page_id=1103

وبالتالي يمكن القول أن قطاع الصناعة التقليدية لديه إمكانيات لازالت غير مستغلة يمكنها النهوض بجزء كبير من الإقتصاد الوطني.

خاتمة:

إن قطاع الصناعة التقليدية قطاع اقتصادي فعال غير مستغل بكامل طاقته، يمكنه أن يساهم بنسبة معتبرة في التنمية الإقتصادية المحلية والوطنية من خلال امتصاص البطالة، زيادة مداخيل الخزينة العمومية، إلا أن واقع القطاع يحتاج إلى مزيد من الاهتمام ممثلا في استقرار الجانب التشريعي وتأطير الحرفيين العاملين في السوق الموازي، إضافة إلى زيادة الدعم المالي للحرفيين والتركيز على برامج التكوين والتأهيل قصد التوصل إلى تحقيق منتوجات تقليدية بمواصفات الجودة المطلوبة خاصة في ظل وفرة وتعدد السلع البديلة المستوردة وتسريع عملية التكوين مع خبراء الاتحاد الأوربي للوصول إلى مرحلة المصادقة وفق معايير إيزو 9001 وهو معيار الجودة العالمية الذي يتم به وسم منتوجات قطاع الصناعة التقليدية وفق معايير الجودة المعتمدة.

من **النتائج** المتوصل إليها:

- يعتبر القطاع داعم للسياسات الإقتصادية الوطنية وتنويع الإيرادات خارج المحروقات؛
- يقع على عاتق الوزارة المشرفة والهياكل التأطيرية مسؤولية النهوض بالقطاع وترقيته؛
- ووجود العديد من العائلات تزاول المهنة في الخفاء، ليس لها ثقافة، وليس علـــــــــى علم بإمكانية الاستفادة من الدعم بالانتساب لغرف الصناعات التقليدية والحرف.

ولتكون معالجتنا للموضوع شاملة نقدم في النقاط التالية بعض **التوصيات**:

- تقديم عروض تكوين وتطوير المعارف في مجال الصناعة التقليدية؛
- إقامة عروض سمعية–بصرية في المتاحف والمعارض أو المدارس وتوعية الرأي العام بكافة مستوياته بأهمية الصناعات التقليدية؛
- وتنشيط صادرات المنتوجات التقليدية بتطوير شبكة من الوسطاء المتخصصين في مجالات التسويق خاصة عبر الانترنيت بغرض تسويق المنتوجات النهائية للقطاع؛

الهوامش والمراجع:

1 Dominique BOURGEON-RENAUL & Autres, «Marketing de l'Art et de la Culture: Spectacle vivant, patrimoine et industries culturelles», Dunod, Paris, 2009, p. 11.

2 سهيلة اليماني (2006)، «إحياء الحرف اليدوية في مجال النسيج وإعادة توظيفها بصورة مبتكرة من خلال المشروعات الصغيرة»، المؤتمر الدولي حول «السياحة والحرف اليدوية»، الهيئة العليا للسياحة بالتعاون مع مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإسطنبول "أرسيكا" التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الرياض، 07-2006/11/14.

3 Unesco (2016), «Artisanat et design, construire la confiance: L'artisanat pour le développement»,
http://www.unesco.org/new/fr/culture/themes/creativity/creative-industries/craftsand-design/

4 الأمر 96-01 المؤرخ في 19 شعبان 1416هـ الموافق لـ 10 جانفي 1996م المحدد للقواعد التي احكم الصناعة التقليدية والحرف (الجريدة الرسمية، العدد 03-1996م).

5 عبد الكريم وهراني (2007)، «الصناعات التقليدية والحرفية بين الإقتصاد الرسمي والإقتصاد غير الرسمي: دراسة حالة مدينة تلمسان»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، ص 82.

6 حكيمة نعيمي (2017)، «واقع المقاولاتية النسوية في مجال الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر»، الملتقى الدولي حول «المقاولاتية والإبداع والإقليم»، جامعة فاس، يومي 11 و12 ماي 2017.

7 الأمر 96-01، مرجع سبق ذكره.

8 نفس المرجع السابق.

9 جليلة بن العمودي (2012)، «استراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003-2010، دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، ص ص 30-31.

10 المرسوم التنفيذي 97-100 المؤرخ في 21 ذي القعدة 1417هـ الموافق لـ 29 مارس 1997م المعدل والمتمم المحدد لتنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف وعملها (الجريدة الرسمية، العدد 18-1997م).

11 ارجع إلى:

- المرسوم التنفيذي 97-101 المؤرخ في 21 ذي القعدة 1417هـ الموافق 29 مارس 1997م المحدد لتنظيم الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف (الجريدة الرسمية، العدد 18-1997م)؛
- نشرية إعلامية (2009)، «تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1962-2009» وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الطبعة 02، الجزائر.

12 حالوب كاظم معلة & علي محمد أحمد (2015)، «الإقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الإقتصادي المستقبلية»، مجلة المنصور، جامعة بغداد، العدد 24، ص ص 43-68.
13 مروة خضير سلمان (2016)، «التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الإقتصادي وتحديات WTO-»، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 22، العدد 08، ص ص 228-248.
14 فطيمة بن عبد العزيز (2020)، «إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر (2016-2020)»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر "الصناعات التقليدية" (LITA)، جامعة الجزائر 3، المجلد 09، العدد 01، ص ص 315-332.
15 ممدوح عوض الخطيب (2014)، «التنويع والنمو في الإقتصاد السعودي»، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، يومي 16 و17 فيفري 2014.
16 OCDE (2002) , «Les PME à forte croissance et l'emploi», OCDE, Paris, p. 17.
17 محبوب بن حمودة (2020)، «صناعة الخناجر التقليدية موروث ثقافي - الموس البوسعادي في الجزائر نموذجا»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية (LITA)، جامعة الجزائر 3، المجلد 09، العدد 01، ص ص 73-100.
18 مدونة نشاطات الصناعة التقليدية (2021)، موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الجزائر.
19 فاطمة الزهراء قاسي (2017)، «صناعة النحاس التقليدي في الجزائر: حرفة بين تحديات البقاء والمساهمة في التنمية»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية (LITA)، جامعة الجزائر 3، المجلد 07، العدد 01، ص ص 913-932.
20 محبوب بن حمودة & سهام بن عمار (2017)، « «دعم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر - حالة دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الجزائر (1998-2015)- »، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية (LITA)، جامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 03، ص ص 887-912.
21 فاطمة الزهراء قاسي (2019)، «قراءة في الدعم الجبائي للصناعات التقليدية والحرفية لسنة 2019»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية (LITA)، جامعة الجزائر 3، المجلد 08، العدد 01، ص ص 69-86.